

## البعد المالي والتنموي لمستقبل الاقتصاد العالمي في ظل جائحة كورونا

م.م. زينة طارق على  
الادارة والاقتصاد  
جامعة تكريت  
zenatariq35@tu.edu.iq

أ.م.د. مخيف جاسم حمد  
الادارة والاقتصاد  
جامعة تكريت  
mokheef.aljubary@tu.edu.iq

م.م. نعمن منذر يونس  
الادارة والاقتصاد  
جامعة تكريت  
Breathing2233@tu.edu.iq

### المستخلص:

يتعرض الاقتصاد العالمي الى ازمة حادة جراء جائحة كورونا، عابرةً لكل تبعات الازمات المالية في العقد الاخير.

يستهدف البحث تحليل طبيعة الاقتصاد العالمي وبيان أهم أسباب الأزمات السابقة بما فيها الأزمة الراهنة، بالإضافة لتناول الأبعاد المالية والتنموية للاقتصاد العالمي في ظل الجائحة، كما يهدف لاستشراف أهم آفاق مؤشرات أداء الاقتصاد العالمي، وقد توصل البحث إلى إن الاقتصاد العالمي يعاني من هشاشة وضعف في هيكليته، ما يجعله عرضة للاضطرابات التي غالباً ما يكون سببها الرئيسي تداول الأصول المالية عالية المخاطر بصورة جامحة، وان الاقتصاد العالمي متوجه نحو تراجع في معظم قطاعاته الرئيسية.

**الكلمات المفتاحية:** البعد المالي، البعد التنموي، الاقتصاد العالمي، جائحة كورونا.

### The financial and development dimension of the future of the global economy in light of the Corona pandemic

Assist. Lecturer: Noaman M. Younus  
College of Administration and Economics  
Tikrit University

Assist. Prof. Dr. Mokheef J. Hamad  
College of Administration and Economics  
Tikrit University

Assist. Lecturer: Zina Tariq Ali  
College of Administration and Economics  
Tikrit University

### Abstract:

The global economy is exposed to an acute crisis as a result of the Corona pandemic, passing through all the consequences of the financial crises of the last decade.

The research aims to analyze the nature of the global economy and explain the most important causes of previous crises, including the current one, in addition to addressing the financial and developmental dimensions of the global economy in light of the pandemic. It also aims to explore the most important prospects for the performance indicators of the global economy. The research concluded that the global economy suffers from fragility and weakness in its structure. That makes it vulnerable to the turmoil that is often caused by the wild trading of high-risk financial assets, and that the global economy is heading for a downturn in most of its major sectors.

**Keywords:** the financial dimension, the development dimension, the global economy, the Corona pandemic.

## المقدمة

يتعرض الاقتصاد العالمي الى ازمة كبيرة وصمة جراء جائحة كورونا، اذ سيواجه الاقتصاد العالمي تحديات وظروف وتبعات لم يتعرض لها في السابق منذ ازمة الكساد الكبير لعام ١٩٢٩، عابرةً لكل تبعات الازمات المالية للعقد الاخير، وهذه الازمة ستسهم الى حد كبير في حدوث اختلالات على الصعيد المالي، فضلاً عن تراجع معدلات النمو الاقتصادي واثاراً سلبية واضرار تصيب اهم القطاعات الحقيقة للاقتصاد العالمي، لذا كان من الضروري التطرق للبعدين المالي والتنموي عبر مجموعة من التوقعات والتنبؤات المستقبلية ضمن هيكل الاقتصاد العالمي لمعرفة المستقبل والتداعيات والتي ستظهر بدرجة كبيرة وتخضع لاختبار جدية التعامل مع تحديات هذه الازمة، وكيفية السيطرة على مراحل الاحتواء والاستقرار وما يرافقها من مخاطر ومجازفات اقتصادية.

**مشكلة البحث:** يمكن صياغة مشكلة البحث على شكل التساؤلات التالية:

١. ما أهم التداعيات والآثار المالية للأزمة التي سببها جائحة كورونا؟

٢. ما هي أبرز التوقعات المستقبلية لنمو الاقتصاد العالمي وآفاق بعض مؤشراته الرئيسية؟

٣. هل توجد أساليب وتدابير ناجحة وقادرة على التخفيف من وطأة تداعيات تلك الصدمة الاقتصادية؟

**أهمية البحث:** تتجلى أهمية البحث في بيان طبيعة الازمات التي تعرض لها الاقتصاد العالمي وأهم مسببات حدوثها، كما تتبع أهمية البحث من خلال تسلیط الضوء على أهم مخرجات أزمة جائحة كورونا وتوضیح آثارها على أبرز أبعاد الاقتصاد العالمي منذ اندلاع الأزمة في عام ٢٠١٩ واستشراف أنجع التدابير والمعالجات الاقتصادية وأكثرها فاعلية في كبح جماح الأزمة الناجمة عن الجائحة.

**فرضية البحث:** أعتمد البحث على الفرضيات التالية:

١. تحاكي حساسية الاقتصاد العالمي بالنسبة لتسارع التبعات الاقتصادية وحدتها التي خلفتها الأزمة الحالية أحداث ومبادرات الأزمات السابقة، والتي تماطلها في نمط الضرر ذاته ودرجة أعلى.

٢. المعالجات والتدابير الواردة هي تمثل حلول عبر آليات غير تقليدية قادرة وكفيلة على تحجيم التداعيات والآثار الاقتصادية للأزمة.

**هدف البحث:** يستهدف البحث التعرف على:

١. طبيعة الاقتصاد العالمي وبيان أهم أسباب الأزمات السابقة بما فيها الأزمة الراهنة.

٢. الأبعاد المالية والتنموية للاقتصاد العالمي في ظل الجائحة.

٣. تحليل بعض مؤشرات اداء الاقتصاد العالمي الرئيسية في ظل جائحة كورونا، والتطرق لأهم آفاقها المستقبلية.

٤. أهم المسارات والتدابير الاقتصادية التي يمكن أن تنتهجها البلدان، للتعامل مع آثار هذه الأزمة وكبح تبعاتها في ظل توقع استمراريتها.

**منهجية البحث:** اهتم البحث بمنهجية التحليل الوصفي بالاعتماد على بعض البيانات والدراسات الصادرة من مؤسسات عالمية وأبحاث وتقارير اقتصادية متخصصة.

**هيكلية البحث:** لغرض التحقق من فرضية البحث واختبارها فقد تضمن البحث ثلاثة محاور، اذ تضمن المحور الاول طبيعة الاقتصاد العالمي والازمات المالية العالمية، اما الثاني فقد تضمن على تحليل الواقع المالي واستشراف لبعض المؤشرات الاقتصادية العالمية في ظل جائحة كورونا، أما

المحور الثالث فقد تطرق لمجموعة حلول وتدابير اقتصادية عاجلة وجذرية، تعالج التبعات الراهنة وتلحد من الآثار المستقبلية لهذه الجائحة.

### **المحور الأول: طبيعة الاقتصاد العالمي والازمات المالية العالمية**

يتصف واقع وهيكل النظام الاقتصادي العالمي بطبيعته الهشة على اثر تعرضه للعديد من الاختلالات والتقلبات والأزمات، والتي تدل في معظم الأحيان على عدم التقييد بشرطه تارةً كما حدث في أزمة الرهن العقاري عام ٢٠٠٨، أو قد تدل على خلل في بنية الفكر الاقتصادي وذلك ما كشفته أزمة الكساد الكبير عام ١٩٢٩، كما قد يكون السبب في تفاقم الأوضاع والظروف نتيجة الوضع الاضطراري، مثل حالات الجوائح والأوبئة ويظهر ذلك في الوقت الراهن عبر الأزمة الاقتصادية الكبيرة التي يتعرض لها الاقتصاد العالمي عام ٢٠٢٠ نتيجة جائحة كورونا.

تعبر الأزمات الاقتصادية عن حالة من التراجع والانحسار على مستوى الاداء الاقتصادي، وقد تتضمن قطاعاً معيناً في منطقة ما وفي ظروف خاصة، كما قد تنسع لتشمل نطاقاً عالمياً يشمل قطاعات مختلفة ولمدد زمنية طويلة، إذ ان من أهم أسباب حدوث تلك الأزمات يأتي على هيئة تباطؤ في معدلات النمو الاقتصادي العالمي مقارنةً مع الاحتياجات والتوقعات، كما قد تأتي الأزمة عند ظهور أول بوادر الركود الاقتصادي والذي يصيب بشكل مباشر قيم رأس المال وافلاس المؤسسات وتضرر مختلف قطاعات الاقتصاد الحقيقي (Shin, 2013: 335).

أما الأزمات المالية فهي نتاج عجز عرض النقود في مواجهة تغطية الطلب عليه، مما يتسبب في حدوث اختلال من ناحية السيولة على اثر سحبوبات البنوك المتواصلة، ما يدفع تلك الأخيرة لعرض بيع استثمارات مالية بغية تقنين العجز وتلافي الانهيار (McClay & McGuire, 2012: 7).

في قيم الأصول المالية، وهو ما يدفع باتجاه الكساد الاقتصادي وحدوث ذعر على مستوى البنوك والمؤسسات المالية العالمية (Kindleberger & Aliber, 2011: 13).

ومن أجل تفصيل أدق لهذه الظواهر، يستدعي ذلك تسلیط الضوء بشكل مختصر على الأزمات الاقتصادية والمالية السابقة، بغية الوصول لأهم المظاهر والانماط الاقتصادية المشتركة بين تلك الأزمات:

**أولاً. أزمة الكساد الكبير (١٩٢٩-١٩٣٣):** ظهرت فقاومة مضاربة في بداية العام ١٩٢٠ واتسع حجمها على اثر تشريع مالي يكفل امتلاك الأسهم عبر بوابة الاقراض انبثق عن طريق بوابة بورصة وول ستريت عام ١٩٢٦، حيث كان لزاماً تغطية ١٠٪ من قبل المستثمرين على قيمة الأوراق المالية حتى يتسمى امتلاكها ويتولى البنك مسؤولية تغطية المتبقى، الأمر الذي جعل من سلامة موقف النظام المالي رهن الفرق بين قيمة الاقراض وبين توقعات ارتفاع قيم الأسهم، ونظرأً لحالات عدم التأكيد الناشئة وتوقعات لكل من المستثمرين والمضاربين، لجئ عدد كثير منهم في عام ١٩٢٩ لعمليات بيع الأصول المالية وبحجم كبير تخوفاً من انخفاض قيمها، ونظرأً لأنه توقع محتمل بالنسبة للمضاربين فقد ألقى ذلك بظلاله على السوق التي شهدت حالة ركود من ناحية الشراء وهو ما جعلها تهوي بشكل كبير، وان كافة محاولات المستثمرين في الشراء لم تفلح في تنشيط وانعاش السوق، كما تفاقم الوضع عبر احجام البنوك عن الإقراض حفاظاً على ما تمتلكه من سيولة في ظل التدهور الحاصل، وهو ما تسبب في مصاعب وعراقل في الجانب الاستثماري.

ال حقيقي لتنسج الأزمة بعدها وتشمل إضافةً لبعاتها المالية تبعات وآثار سلبية أخرى على مستوى العمالة والانتاج والاستهلاك (الخزرجي، ٢٠٠٩: ٤).

ثانياً. **أزمة الرهن العقاري (٢٠٠٨):** امتازت هذه الأزمة المالية بكونها أزمة سيولة نجمت عن أزمات التمانية وقصور في جانب الوفاء بالالتزامات المالية لتفادي إلى عسر مالي ونقيدي يصيب أهم الاقتصادات العالمية، يتمثل العنصر الأساسي في التسبب بهذه الأزمة في قيام البنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي في القيام برفع سعر الفائدة على مرات متتالية ومنذ عام ٢٠٠٤، وهو ما فاق من الاعباء الناجمة عن القروض العقارية من حيث شروطها ومدد سدادها، الأمر الذي دفع عدد كبير من المقترضين من عدم القدرة على الایفاء بما يترتب عليهم من أقساط ومستحقات مالية، كما تسبب ابتعاد القطاع الحقيقي عن القطاع المالي في تعاظم حدة الأزمة وخلق فجوة كبيرة ما بين اجمالي الناتج المحلي الاجمالي والقطاع المالي والذي كان من المفترض بقائهما على مستوى كبير من الانسجام (الموسوي، ٢٠١١: ١٧٦).

ولجأت البنوك الأمريكية إلى رهن العقارات لصالحها بوصفها الضامن الأساسي من أجل تغطية المخاطر المتوقعة بالاعتماد على فرضية أن القيمة الحقيقية للعقار هي حتماً قيمة ثابتة إن لم تكن متزايدة، وهو ما ولد الانطباع عن طريقها بأن عملية التمان هذه من الممكن أن تتعرض لأقل الاضرار، كما قامت تلك المصارف بتوريق الرهونات على هيئة محافظ مالية يتم تداولها في الأسواق المالية وتؤمن لدى شركات التأمين، وهو ما دفع المستثمرين للأقبال عليها بشكل غير مسبوق مستهدفين ارتفاع عوائدها، غير ان تلك لفرضية لم تكن على قدر من الصلابة والواقعية، وان ما اثبت ذلك حدوث انهيار حاد في سوق العقارات، على اثر عدم القدرة في الالتزامات المتعلقة بتسديد القروض الأولية، فضلاً عن صعوبة تحصيل الأصول المالية المنبثقة من القروض، ذلك ما عجل من ان تتعرض المؤسسات المالية لخسائر فادحة، بالإضافة لإفلاس الكثير من البنوك والمصارف وهو ما ألقى بظلاله على قطاعات الاقتصاد المختلفة لتشمل التبعات كل من معدلات النمو والانتاج والاستهلاك والعمالة (Longstaff, 2010: 450-436).

ثالثاً. **الأزمة الاقتصادية الناجمة عن جائحة كورونا:** على خلاف سبقاتها فقد جاءت هذه الأزمة من القطاع الصحي، نشأت تبعاتها وآثارها وفقاً لتدابير العزل والإغلاق العام وخلفت أعباءً مالية إضافية وجهتها الحكومات لتدعم احتياجات ومتطلبات الرعاية الصحية، كما ترتب نتيجة تلك الجائحة العديد من الآثار الاقتصادية والاضرار التي نالت من اهم القطاعات الاقتصادية الحيوية، حيث تم تعليق الرحلات الجوية بهدف احتواء هذا الوباء وعزله والذي تسبب في خسائر فادحة لشركات الطيران تفوق ١١٣ مليار دولار، كما تضرر قطاعي السياحة والفندقة بمقدار ٦٢ مليار دولار، فضلاً عن انخفاض الطلب على الطاقة بـ ١٠ ملايين برميل يومياً، وانخفض الطلب على المواد الأولية من قبل الصين، اذ انها تقوم باستيراد ما نسبته ٥٥٪ من الانتاج العالمي، وتجرد الاشارة الى ان التداعيات والاضرار لا زالت في تفاقم مستمر الى يومنا هذا، وهو ما يميز طبيعة هذه الأزمة وتشير إليها، كونها قد بدأت في القطاع الحقيقي وامتدت للقطاعات والجوانب الأخرى جراء سبل وجهود مكافحة واحتواء تلك الجائحة على نقىض الأزمات السابقة (Ramelli, 2020: 63).

## المحور الثاني: تحليل البعد المالي وبعض مؤشرات الاقتصاد العالمي في ظل جائحة كورونا

رغم نشوء حالة من عدم اليقين التي تكتنف الأبعاد المالية والتنموية والآفاق المستقبلية لبعض مؤشرات الاقتصاد العالمي في ظل تفشي جائحة كورونا، نظراً لأن تداعيات هذه الازمة هي صحية واقتصادية بالدرجة الاساس تقوم على مجموعة مؤشرات يصعب تفسيرها والتنبؤ فيها، لذا من الضروري تسلیط الضوء على التبعات المالية والتنموية وبالتالي المستقبل الذي سيغدو عليه الاقتصاد العالمي والتوقعات لبعض مؤشراته الرئيسية والتنبؤ بها والتي تمثل انعكاساً وردة فعل للخدمات الحادة التي ستتعرض لها اقتصادات عالمية مثل تراجع الطلب الكلي وتباطؤ حركة الانتاج وضغوط المديونية وتعاظم معدلات البطالة وهي تمثل بالمجمل بوادر انكماش آتٍ لا محالة، فمن المؤمل ظهور ردة فعل اقتصادية عالمية في ظل وجود منظمات ذات شبكة أمان مالي قوي دائماً ما تظهر الدعم المطلوب والمساعدة للبلدان والاقتصادات المعرضة للخطر في أوقات الأزمات والتي من المنتظر انخراطها الصريح في تعزيز الجهود المبذولة على صعيد السياسات الوطنية للحد من التبعات الاقتصادية الراهنة، وهو ما يفتح مستجدات وتوقعات مستقبلية بشأن بعض المتغيرات الاقتصادية الرئيسية وفقاً لما جاء في تقارير صندوق النقد الدولي، والتي تستعرضها بالأرقام كما يتبع من الجداول التالية.

**أولاً. البعد المالي للاقتصاد العالمي في ظل الأزمة الراهنة:** ستؤدي جائحة كورونا حتماً إلى عوائق مالية واقتصادية عبر التسبب في تعاظم حجم العجز المالي ونسب الدين العام مقارنةً لما هو في السابق، إذ من المتوقع أن تتراجع الإيرادات بنسبة حادة لتبلغ تقريرياً ٢٠,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي في نهاية عام ٢٠٢٠، ومن ثم سيتغلّب كاهل المالية العامة تكاليف إضافية متمثلة في جانب الإنفاق الصحي الضروري والإجراءات المرتبطة بالإنفاق والضرائب لتقديم الدعم اللازم للأفراد والمؤسسات المتضررة، إذ تقدر تلك التكاليف في الوضع الحالي بنحو ٣,٣ تريليون دولار أمريكي على الصعيد العالمي، بالإضافة لذلك وعلى الرغم من كون القروض بشكلها العام وإجراءات تكثيف رؤوس الأموال المساهمة والبالغة تقريرياً ١,٨ تريليون دولار أمريكي والالتزامات والضمانات البالغة ٢,٧ تريليون دولار أمريكي والتي من الممكن أن تشكل وسيلة دعم للمؤسسات المالية وغير المالية، إلا إنها قد تلحق بالمالية العامة مخاطر وعواقب في نفس الوقت، كما يتوقع أن تتخفض ارصدة المالية العامة عام ٢٠٢٠ في جميع الاقتصادات العالمية، برفاقه حصول توسيع مالي كبير في كل من الاقتصادات المتقدمة والاقتصادات الصاعدة والنامية، ورغم تفاقم العجز المالي المتوقع عام ٢٠٢٠ وهو ما فرضه الوضع العام والملايين لمختلف الاقتصادات، فإن هنالك مكامن ضعف يفرزها الوضع المبدئي، إذ إن الدين العالمي قد بلغ ٨٣٪ من حجم الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٩، وهو ما يسبب قلقاً كبيراً في وضع الاقتصادات الصاعدة والاقتصادات النامية التي تتعرض إلى صدمات متعددة وتدور أوضاع التمويل وصعوبة تحصيل مصادره، وتراجع في حجم الطلب الخارجي فضلاً عن التراجع الحاصل في أسعار السلع الأولية، لذا سيكون لزاماً على هذه الدول إعادة تهيئة أولويات الإنفاق مع تركيز الأهمية القصوى على الجانب الصحي، مع مراعاة جانب توفير الخدمات العامة الأساسية (تقرير الرادص المالي ٢٠٢٠ والصادر عن صندوق النقد الدولي) على الموقع:

<https://www.imf.org/ar/Publications/FM/Issues/2020/04/06/fiscal-monitor-april-2020>

كما أثارت الجائحة ضغطاً كبيراً على الأسواق المالية، الأمر الذي قابله استجابة سريعة من البنوك المركزية، في حين ان تعاظم واستمرارية مشكلة السيولة ستؤثر بشكل كبير في تكوين رأس المال وهو ما يدفع باتجاه ركود طويل الأمد مع إلحاق اضرار واسعة على صعيد الانتاجية والعمالة أيضاً، حيث نجد أن أهم مؤشرات أسواق المال العالمية قد تراجعت منذ بداية ظهور أول ملامح للأزمة عالمياً، فقد تراجع المؤشر الياباني (Nikkei) بمعدل ٢٧٪، وانخفض مؤشر الأسهم الامريكية (داو جونز) بحوالي ١٩٪، أما مؤشر (ETSE) البريطاني فقد تراجع بمقدار ٣٣٪ تقريباً (صلاح، ٢٠٢٠: ٩).

### ثانياً. النمو الاقتصادي العالمي:

الجدول (١): مؤشر النمو الاقتصادي للبلدان المتقدمة والصاعدة والنامية

السنة	الاقتصادات		
	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩
٪٥,٤	٪٤,٩-	٪٢,٩	الاقتصاد العالمي
٪٤,٨	٪٨,٠-	٪١,٧	الاقتصادات المتقدمة
٪٥,٩	٪٣,٠-	٪٣,٧	الاقتصادات الصاعدة والنامية

الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على: صندوق النقد الدولي، تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، يونيو ٢٠٢٠.

يتضح من الجدول (١) أعلاه أن معدلات نمو الاقتصاد العالمي من المنتظر أن تتخفيض لتصل إلى معدلات سالبة، إذ سيتعرض معدل النمو العالمي لأنكماش حاد بواقع (-٪٣٠) في عام ٢٠٢٠، وذلك نتيجة لإجراءات الاحتواء والعزل والذي سيؤدي إلى انخفاض كبير في حجم الناتج المحلي الإجمالي العالمي للعديد من الاقتصادات الكبرى، ومن ثم انخفاض حجم الطلب على السلع والخدمات فضلاً عن الآثار الاقتصادية الأخرى التي أفرزتها جائحة كورونا، ومع افتراض انحساره الجائحة في الربع الاول من العام ٢٠٢١ وامكانية حصول تسهيلات في إجراءات الاحتواء والعزل المفروض وتوقع التحسن التدريجي للنشاط الاستثماري والاستهلاكي وتنشيط سلاسل التوريد والطلب الخارجي واستعادتها لمرحلة للتعافي، يتوقع ان يرتفع معدل نمو الاقتصاد العالمي تدريجياً ليبلغ (٪٥,٨) عام ٢٠٢١، كما تستند التوقعات المتعلقة بمعدلات نمو الاقتصاد المتقدمة إلى افتراض انجاز اتفاقية التجارة الحرة الرئيسية للسلع والتي من المتوقع ان تدخل حيز التنفيذ في بداية عام ٢٠٢١، ويتوقع أيضاً حدوث انتعاشًا تدريجياً رغم توسيعه في الاقتصادات الصاعدة والنامية في عام ٢٠٢١، نتيجة التحفيز المقدم من قبل السياسة النقدية في البرازيل والهند، فضلاً عن تدابير اقتصادية جيدة التركيز تم اتخاذها في كل من تركيا والمكسيك هدفها تعزيز النمو المستدام (OECD, 2020).

ثالثاً. الاستثمار الاجنبي المباشر العالمي في ظل جائحة كورونا: تأثرت تدفقات الاستثمار الاجنبي على الصعيد العالمي بشكل سلبي وكبير جراء الجائحة، حيث أن الانخفاض الذي شمل حجم الإنفاق الرأسمالي والتراجع الحاد في أرباح المؤسسات والشركات المتعددة الجنسية، فضلاً عن إغلاق شامل لمعظم المواقع الانتاجية الحيوية، قد ولد ضغوطات على حجم الاستثمار الاجنبي العالمي لتتراوح نسبة تراجعه ما بين (-٪٥) إلى (٪١٥) وفقاً لتوقعات الامم المتحدة (1: UNCTAD, 2020). كما ستشهد ٥٠٠٠ شركة من الشركات المتعددة الجنسية والتي تعتبر

المصدر الرئيس للاستثمار الاجنبي المباشر حسب توقعات الارباح لعام ٢٠٢٠ تراجعاً بنسبة ٩٪، حيث ستكون صناعة السيارات الأكثر تضرراً من بين جميع الصناعات -٤٤٪، وشركات الطيران -٤٢٪، وصناعة الطاقة والمواد الأساسية -١٣٪ (FDI, 2020: 1).



الشكل (١): الخسائر المتوقعة للاستثمار الاجنبي المباشر لعام ٢٠٢٠

المصدر: (UNCTAD, 2020: 1).

#### رابعاً. حجم التجارة العالمية:

الجدول (٢): مؤشر نمو حجم التجارة العالمية (سلع وخدمات)

السنة	الاقتصادات		
	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩
%٨,٠	%١١,٩	%٠,٩	الاقتصاد العالمي
%٧,٢	%١٣,٤	%١,٥	الاقتصادات المتقدمة
%٩,٤	%٩,٤	%٠,٨	الاقتصادات الصاعدة والنامية

الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على: صندوق النقد الدولي، تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، يونيو ٢٠٢٠.

يتضح من الجدول (٢) تراجع حاد في حجم التجارة العالمية بشكل أسوء مما كان عليه الحال في أزمة عام ٢٠٠٨، إذ من المتوقع ان يشهد حجم التجارة العالمية انكماشاً حاداً قدره (-١١,٠٪) في عام ٢٠٢٠، بسبب انكماش حجم واردات و الصادرات السلع والخدمات لكل من الاقتصادات المتقدمة واقتصادات السوق الصاعدة والنامية نتيجة التبعات الاقتصادية لجائحة كورونا وكذلك بسبب تراجع السياحة، فضلاً عن المشاكل التجارية المتعددة بين البلدان الاعضاء في منظمة التجارة العالمية، ومن المؤمل ان يرتفع نمو حجم التجارة العالمية ليبلغ مقدار (٤,٨٪) في العام ٢٠٢١، نتيجة لانتعاش واردات و الصادرات الاقتصادية العالمية والمتوقع على اثر عودة نطاق التبادل التجاري وتماشياً مع ازدهار حجم الناتج المحلي الاجمالي العالمي وتبني سياسة التحفيز الاستثماري وزيادة حجم الانفاق الاستهلاكي والطلب الكلي.

#### المحور الثالث: التدابير والمعالجات الاقتصادية لتداعيات جائحة كورونا

من أجل مكافحة حدة وتبعت هذه الأزمة التي نشأت في ظروف الجائحة، يفضل اتخاذ مجموعة تدابير فورية ومعالجات تمهد الحلول للمشاكل المستقبلية، من شأنها مواجهة أهم الآثار والأسباب التي فاقمت من تداعيات الأزمة، ومن الجدير بالذكر إن تلك الأزمة لها تماثل وتشابه مع جائحة كورونا من ناحية الاحتياج لتدابير آنية متمثلة بالعلاج، ومن ثم ستحتاج حتماً إلى اللقاح الذي

يمثل حلول جذرية قادرة على منح المناعة والتحصين للاقتصاد عبر القضاء على أهم مظاهر وأسباب حدوث الأزمات الاقتصادية، فبالإضافة للإجراءات والأدوات التقليدية للسياسات الاقتصادية والتي تشمل التقشف أو التوسيع الأنفافي، والتحكم في سعر الفائدة والاحتياطي الإيجاري، كذلك يمكن اقتراح معالجات وتدابير جذرية وفورية وكما يأتي:

**أولاً. المعالجة الفورية (مروحية النقود):** يعتبر العالم الاقتصادي ميلتون فريدمان أول من استخدم مصطلح (مروحية النقود) وهو مصطلح يشير عموماً لتكوين كتلة نقدية وتقسيمها وفق كميات معتبرة على الشعب، بغرض تحفيز الاقتصادات أثناء فترات التراجع الحاد لسعر الفائدة أو خلال فترة الركود، ويمكن اعتبار هذه الآلية من ضمن أدوات وحلول السياسة النقدية، وهي تمثل معالجة فعالة في تنشيط الطلب عبر خلق كتلة نقدية قادرة على توفير قوة شرائية إضافية، كما إن هناك شكلاً إضافياً من أشكال المعالجات الفورية والمتمثل بآلية التسهيل الكمي (النقي) والمشتقة من نفس فكرة مروحية النقود، وهي قائمة على أساس شراء الأصول المالية من قبل البنك المركزي بشكل كبير، بعد توليد الكتلة النقدية اللازمة لتغطية عملية الشراء التي تشمل شراء السندات الحكومية وأذونات الخزينة وتمتد لشراء الأصول المالية عالية المخاطر، بالإضافة إلى أن تلك الآلية تمنح الجهاز المركزي امكانية منح القروض بشكل ميسر اعتماداً على مقدار السيولة الكافية، وهو ما يؤدي بطبيعة الحال إلى تعزيز الجانب الاستثماري ، ومن ثم تحفيز عملية النمو الاقتصادي (Lyonnet & Werner, 2012: 94-105).

**ثانياً. المعالجة الجذرية (خيار الاقتصاد الأخلاقي):** يتم تداول مفهوم الاقتصاد الأخلاقي أثناء حدوث أغلب الأزمات، الذي ينص على الجمع بين الممارسات السياسية والثقافية والاجتماعية وتوظيفها للدفاع عن منافع المجتمع العامة، وهي تحمل في طيات مضمونها جانبًا وبعداً اقتصادياً كبير، ويمثل هذا الخيار ملجاً ناجعاً لتفصير وتحليل أهم الأسباب التي قادت لحدوث الأزمات، إذ ان الوضع الأخلاقي من شأنه الحد من خطورة التحويل ومنعه لأجل تغطية المخاطر وتنقيط الأصول المالية كما حدث في ازمة الرهن العقاري، حيث تصنف عملية منح القروض مقابل اسعار فائدة عالية مقابل تصاعد احتمالية عدم الوفاء بالالتزامات بانها عملية لا اخلاقية وغير مجده اقتصادياً (Gemici, 2013: 143-150).

من جانب آخر يتبيّن إن إضفاء الطابع الأخلاقي على السياسات النقدية والمالية من شأنه ترسّيخ نوع من العدالة والتوازن بين الفئات المجتمعية، إذ ان مظاهر عدم المساواة والتفاوت في التعاملات الاقتصادية الدولية سوف يعرض الاقتصادات الضعيفة في اوقات الأزمات للتوقف الفوري عن التموين والاستهلاك وتقييد جانب الطلب بشكل قسري، وهو ما يفرض على الاقتصادات القوية والمتقدمة المهيمنة خسارة مورديها وأسواقها في ذات الوقت، لذا نجد انتشار وتفشي سريع للأزمات على الصعيد الدولي نظراً للترابط والتكميل ما بين الاقتصادات العالمية المختلفة، وتتجلى أهم تبعات هذه الهيمنة الأخلاقية من وجهاً نظر الاقتصاد الأخلاقي في سيطرة البنوك والمؤسسات الأمريكية على سوق العملات وعلى معظم التعاملات المصرفية في العالم، وهو ما يثبت ان مصير الاقتصاد العالمي في اثناء الأزمات هو رهن الولايات المتحدة الأمريكية وبعض القوى الكبرى، وهو عمل منافٍ للأخلاق ويخرق مبادئ تغطية المخاطر، كون تلك السيطرة لا بد وان تتعرض لردة فعل عنيفة على جميع الاطراف اوقات الأزمات بما فيها البلدان المهيمنة، لذا فإن أحد أهم المخارج من الأزمة الراهنة يمكن في تخطي العولمة الى مستوى أعلى والتخلي قدر الإمكان عن الطبقية والتمايز، وان اتباع خيار ومبادئ الاقتصاد الأخلاقي وبحكم

الترابط ما بين البلدان والاقتصادات العالمية، سيوفر الأرضية والبيئة الخصبة لتطبيق سياساته واساليبه الموحدة وعلى قدر من التكامل والتخصص والثبات بالقدر الذي يسهم في مسح وتحطيم جميع الأسباب المتوقع فشلها، وتنفيذ المساعي والأهداف ذات الأولوية القصوى، ليصبح العالم في منأى عن اي تبعات وأزمات مستقبلية إذا ما سار كل شيء في الاتجاه الصحيح .(Gourinchas, 2007: 11-66)

#### الاستنتاجات والمقررات:

##### أولاً. الاستنتاجات:

١. ان الاقتصاد العالمي يعاني من هشاشة وضعف في هيكليته، ما يجعله عرضة للاضطرابات والأزمات التي غالباً ما يكون سببها الرئيسي تداول الأصول المالية عالية المخاطر بصورة جامحة.
٢. تسببت جائحة كورونا بأزمة انكماش في الطلب العالمي، وكذلك بأزمة سيولة على مستوى المصارف والمؤسسات والأفراد نجم عنها عجز البعض منهم عن التسديد للجانب المدين.
٣. ان من أهم التداعيات الاقتصادية التي خلفتها الجائحة على الصعيد العالمي تتمثل في تعاظم العجز المالي وتزايد نسب الدين العام يتبعه انخفاض في الإيرادات، وحدث انكماش حاد نتيجة تراجع معدلات النمو الاقتصادي العالمي على أثر انخفاض حجم الناتج المحلي الإجمالي عالمياً.
٤. ان مجمل التوقعات المستقبلية للاقتصاد العالمي مرهونة بتطبيق تدابير تمهد الحلول الفورية عبر تطبيق فكرة مروحة النقود وتفعيل آلية التسهيل الكمي (النقيدي)، بالإضافة لتطبيق حلول جذرية عبر تطبيق أساسيات ومبادئ الاقتصاد الأخلاقي.
٥. إن مستقبل الاقتصاد العالمي لن يشهد إعادة صياغة آلية وهيكلة العلاقات الاقتصادية الدولية فقط، بل سيمتد نحو تعزيز تدخل الدولة في الجانب الاقتصادي بشكل أكثر توسيعاً عن السابق وبما يتاسب مع عمق التداعيات وصعوبة الأزمات عبر توليفة من الانظمة والقوانين التي تتيح لها التدخل وقت الضرورة.

ثانياً. المقررات: بالإضافة للتدابير والمعالجات المقترنة والتي ذكرت آنفًا في المحور الثالث، هنالك مجموعة مقررات ممكن إدراجها وفق الآتي:

١. ضرورة توسيع فرص التنمية والبحث عن موارد وبدائل مستدامة اضافية تحل تعوض التدهور الذي اصاب الاقتصادات الريعية والقطاعات المسيطرة.
٢. على الحكومات القيام بإجراءات اقتصادية عاجلة للتخفيف من حدة الصدمة، أبرزها وضع سقوف ومحددات تلزم فيها عمليات تداول الأصول المالية وتشمل تنويع قادة الاحتياطي من العملات من أجل تخفيف وطأة التبعية للدولار الأمريكي.
٣. تفعيل دور نوافذ الخصم التي تديرها البنوك المركزية والتي تمتلك ميزة توفير تمويل قصير الأجل، من خلاله يمكن تقديم السيولة على شكل قروض ميسرة للأسر والمؤسسات والشركات.
٤. لجوء البلدان التوجّه نحو الخدمات الالكترونية والتكنولوجيا الرقمية، والارتفاع بالمستوى الوظيفي والمهني ضمن منظومة تعرض خدماتها وتمرس دورها ومهامها الكترونياً في ظل توقع استمرار نمط الحياة المعتمد على اجراءات التبادل الاجتماعي.
٥. العمل على إعادة هيكلة الجانب الأنفافي باتجاه دعم الاقتصاد وإنعاش قطاعاته الضرورية والاسراع في اجراء مناقلات على مستوى بنود الميزانية، وتوفير سلسلة من الاعانات الضرورية وتعزيز الدعم المادي للقطاع الصحي على وجه الخصوص.

### المصادر

#### أولاً. المصادر العربية:

١. الخزرجي، ثريا، (٢٠٠٩)، الأزمة المالية العالمية الراهنة وأثرها في الاقتصاديات العربية: التحديات وسبل المواجهة، ورقة عمل مقدمة في المؤتمر العلمي الثالث لكلية العلوم الادارية والمالية المنعقد في ٢٨-٢٩ أبريل، جامعة الاسراء، الأردن.
٢. الموسوي، حيدر يونس، (٢٠١١)، انعكاسات الأزمة المالية العالمية على أسواق المال العربية- دراسة تحليلية في بلدان عربية مختارة لمدة ٢٠٠٣-٢٠٠٩، العدد السادس والثمانون، مجلة الادارة والاقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية.
٣. صلاح، علي، (٢٠٢٠)، ملامح جديدة للاقتصاد العالمي في مرحلة ما بعد كورونا، دراسة صادرة عن المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، الإمارات، العدد ٤.
٤. تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، (٢٠٢٠)، الصادر عن صندوق النقد الدولي:  
<https://www.imf.org/ar/Publications/WEO>
٥. تقرير الراصد المالي عدد أبريل (٢٠٢٠)، الصادر عن صندوق النقد الدولي:  
<https://www.imf.org/ar/Publications/Issues/2020/04/06/fiscal-monitor-april-2020>

#### ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. FDI, (2020), Investment trends monitor, impact of the coronavirus outbreak on global. United Nations, UNCTAD.
2. OECD, (2020, 03 26), New OECD outlook on the global economy, <https://www.oecd.org/coronavirus/en/>
3. Gourinchas, P.-O., & Rey, H., (2007), from world banker to world venture capitalist: US external adjustment and the exorbitant privilege. In G7 current account imbalances: sustainability and adjustment , University of Chicago Press
4. Gemici, K., (2013), Moral economy redux: social protests in Turkey after the 2001 economic crisis. (P. D. Hank Johnston, Ed.) Mobilization: An International Quarterly, 8 (18)
5. Kindleberger, C., & Aliber, R., (2011), Manias, panics and crashes: a history of financial crises. Palgrave Macmillan.
6. Lyonnet, V., & Werner, R., (2012), Lessons from the Bank of England on ‘quantitative easing and other ‘unconventional monetary policies. (Elsevier, Ed.) International Review of Financial Analysis.
7. Longstaff, F., (2010), the subprime credit crisis and contagion in financial markets. (Elsevier, Ed.) Journal of financial economics, 97 (3).
8. McCauley, R., McGuire, P., & von Peter, G., (2012), after the global financial crisis: From international to multinational banking? Journal of Economics and Business, 64(1).
9. Ramelli, S., & Wagner, A., (2020), 7 What the stock market tells us about the consequences of COVID-19. Mitigating the COVID Economic Crisis: Act Fast and Do Whatever.
10. Shin, K.-Y., (2013), Economic crisis, neoliberal reforms, and the rise of precarious work in South Korea. (C. Sage Publications Sage CA: Los Angeles, Ed.) American Behavioral Scientist, 57(3).
11. Unctad, (2020, March), Investment trends monitor, Impact of the Coronavirus Outbreak on Global FDI. United Nations.